



INTERNATIONAL BUDGET PARTNERSHIP
Open Budgets. Transform Lives.

يوليو - أغسطس 2014، رقم 79

التكيف مع السياق المحلي

[منظمة المجتمع المدني الصينية الشعبية تدفع الحكومة إلى نشر تكاليف إدارة النفقات](#)

[تقديم تدريب الموازنة إلى التقسيم الإداري للحكومة في فيتنام](#)

فتح الموازنات وزيادة المشاركة

[ما مدى انفتاح الحكومة البرازيلية حقاً؟](#)

[سلطة عمليات التدقيق الاجتماعي: دروس من جنوب أفريقيا](#)

التدريب

[من شركائنا](#)

[أحدث منتديات شراكة الموازنة الدولية على الويب](#)

ركن المدونة

[من الويب](#)

[آخر المستجدات من مدونة الموازنات المفتوحة](#)

النشرات

[نشرات شراكة الموازنة الدولية](#)

[قراءة أكثر في المجال](#)

تسليط الضوء على الموازنات المفتوحة باستمرار: أداة تتبع مسح الموازنة المفتوحة

لقد أصدرت شراكة الموازنة الدولية (IBP) أداة تتبع مسح الموازنة المفتوحة (OBS) لتوفير مزيد من التحديثات في الوقت المناسب بشأن التقدم نحو مزيد من الموازنات المفتوحة.

لقد تم تصميم هذه الأداة لتكملة مسح الموازنة المفتوحة، الذي يستغرق إنتاجه عامين، وتوفر أداة تتبع مسح الموازنة المفتوحة تحديثات شهرية بشأن ما إذا كانت الحكومات تصدر وثائق الموازنة الثمانية الرئيسية للجمهور أو لا. وعلى الرغم من أن أداة تتبع مسح الموازنة المفتوحة أقل شمولاً من المسح - حيث إنها لا تقيّم تفاصيل المعلومات المقدّمة - إلا أنها أكثر استجابة للتغيرات إلى حد بعيد.

غطت أداة تتبع مسح الموازنة المفتوحة 30 بلداً في البداية، وهي عبارة عن أداة مبتكرة جديدة للمساعدة في تسليط الضوء على الموازنات المفتوحة باستمرار. [استكشاف البيانات](#) و [قراءة البيان الصحفي](#).

شراكة الموازنة الدولية في جنوب أفريقيا على الفيسبوك

أصدرت شراكة الموازنة الدولية [على الفيسبوك](#) صفحة على الفيسبوك لإطلاع الجميع بأخر المستجدات في عملهم.

ستضم الصفحة الأخبار والمناقشات المتعلقة بعمل الموازنة في جنوب أفريقيا، فضلاً عن تحديثات بشأن عمل شراكة الموازنة الدولية في جنوب أفريقيا. [راجعها وأبدى إعجابك بها!](#)

تواصل عبر مواقع
التواصل الاجتماعي مع
شراكة الموازنة الدولية



التكيف مع السياق المحلي

منظمة المجتمع المدني الصينية الشعبية تدفع الحكومة إلى نشر تكاليف إدارة النفايات، بقلم تشانغ لانينج وما جيفانج

لقد استخدمت منظمة المجتمع المدني الصينية المختصة بشؤون البيئة إيكو كانتون (Eco Canton) [التدريب على تحليل الموازنة](#) استخدامًا جيدًا. وفي أوائل عام 2013، أطلقت منظمة "إيكو كانتون" مشروعًا للتحقيق في إدارة النفايات في قوانغتشو ودعم التحسينات. وبالاعتماد على التدريب، انتهج المشروع بعض المناهج المبتكرة في تحليل الموازنة ودعمها، وتكيف بما يلائم السياق المحلي.

إن أحد المنتجات الثانوية للنمو الاقتصادي الجدير بالملاحظة في الصين كان الزيادة في النفايات المنزلية. ومنذ عشر سنوات، انتهجت الحكومة سياسة الشحن بخصوص جمع النفايات من أجل التشجيع على إعادة التدوير وإعادة الاستخدام الدوريين والحد من الأثر المادي. ومع ذلك، لم تغطي عمليات الشحن معالجة النفايات بعد جمعها، ونظرًا لأن تكون النفايات أصبح أكثر تعقيدًا، فإنه يتطلب المزيد والمزيد من المعالجة. وفي استجابة لذلك، اكتشف المسؤولون في قوانغتشو إصلاح النظام عن طريق إدخال "نظام الدفع مقابل إلقاء النفايات".



لقد كانت منظمة "إيكو كانتون" شغوفة بالإسهام في الإصلاحات وتقديم المساعدة لضمان توعية الجمهور ودعمه. فبدأت بالتحقيق في تكاليف إدارة النفايات في قوانغتشو، مما أدى إلى الكشف عن الثغرات في المعلومات المالية المتاحة للجمهور.

تكوين صورة عن تمويل إدارة النفايات

أرادت منظمة "إيكو كانتون" فهم المخصصات والنفقات المالية المتعلقة بإدارة النفايات، فضلاً عن مبلغ الإيرادات التي يتم تحصيلها من خلال الرسوم المفروضة. فاستخدمت عددًا من المناهج لتكوين صورة عن تمويل إدارة النفايات، بما في ذلك التقدم بطلب إلى الحكومة للحصول على وثائق الموازنة التي لم تكن متاحة للجمهور وإجراء الدراسات المكتبية والمقابلات مع أصحاب المصلحة.

بحلول يونيو 2014، كانت قد وضعت منظمة "إيكو كانتون" خطة لإدارة النفايات في قوانغتشو بشكل كامل - بدءًا من التخلص من النفايات المنزلية حتى جمعها ونقلها ومعالجتها - والتدفقات المالية لكل خطوة. واكتشفت أن تكاليف التشغيل الفعلية أعلى من الرسوم المفروضة على المقيمين: فقد كانت الحكومة تعتمد على إيرادات أخرى لدعم إدارة النفايات. ولم تؤدي عملية إعادة الإنفاق إلى الحد من الأموال المخصصة للبرامج والخدمات الأخرى فحسب - دون معطيات من المؤسسات الرقابية أو الجمهور - بل وفشلت في تشجيع المواطنين والشركات على الحد من كم النفايات الناتجة منها، وذلك بسبب إخفاء التكاليف الحقيقية.

إسماع أصوات الجمهور

انتهجت منظمة "إيكو كانتون" مناهج مبتكرة للوصول إلى الجمهور. وساعدت أنظمة وسائل الإعلام الاجتماعي، مثل "ويبو"، وهو نظام مدونات صغير صيني شهير يشبه "تويتر"، و"بينشات"، وهو تطبيق محادثة للهواتف المحمولة، هذه المنظمة على التواصل مع قطاع كبير من الجمهور بشكل مباشر. كما نشرت هذه المنظمة مقالات تناولت وسائل الإعلام التقليدية، وشاركت في مشاورات الجمهور التي نظمتها الحكومة.

استنادًا إلى المسح الذي أجرته "إيكو كانتون" بشأن آراء الأشخاص في "نظام الدفع مقابل إلقاء النفايات"، طالبت هذه المنظمة الحكومة بالإعلان عن تكاليف إدارة النفايات في قوانغتشو. ووافقت الحكومة على القيام بعمليات حسابية وتحليل دقيقين لمعالجة النفايات والإفصاح عن نتائجها في الوقت المناسب. وفي حين هذا الالتزام يمثل نجاحًا مهمًا، تراقب منظمة "إيكو كانتون" ما إذا كانت الحكومة تترجمه إلى إصلاح ملموس أو لا.

"بتعزز وضعنا بتقدم المشروع"

إن تحليل الموازنة وتتبعها هما مهارتان جديتان بالنسبة لمنظمة "إيكو كانتون"، وأدى المنهج الجديد إلى توسيع منظور عملها وتركيزه. فعانت في البداية من محدودية توافر المعلومات، ولكنها تمكنت من دفع المشروع للأمام من خلال التحليل والتعلم التجريبي.

إن تصميم المشروع، والتقنيات المقدّمة من تدريب شراكة الموازنة الدولية وما تقدمه من مساعدة تقنية، وتبادل المعلومات بين المجموعات المدعومة من شراكة الموازنة الدولية كانت فرصًا جيدة لتعلم فرص التحسين ودراساتها.

لمزيد من من المعلومات بشأن عمل منظمة "إيكو كانتون"، يُرجى الاتصال بما جيفانج على العنوان majifang@gmail.com.

تقديم تدريب الموازنة إلى التقسيم الإداري للحكومة في فيتنام، بقلم تشارلز آر هانكلا، جامعة ولاية جورجيا

لقد تضافرت الجهود بين كلٍّ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ولجنة الشؤون المالية والموازنة التابعة للجمعية الوطنية الفيتنامية لتعزيز قدرات الرقابة على الموازنة لدى الحكومات الإقليمية داخل البلاد. وكجزء من هذا الجهد، شاركت مؤخرًا في وضع تقييم لاحتياجات التدريب، وخطة تدريب، ومناهج الدورة التدريبية لنواب الأقاليم. ولقد تم مؤخرًا طرح برنامج التدريب الجديد الناتج عن ذلك على مجموعة مختارة من كلٍّ من المناطق الحضرية والريفية، وسيتم التوسع في طرحه ليعطي مناطق أخرى، في حالة نجاحها.

قد تكون الخبرات المكتسبة من هذه الجهود ذات أهمية بالنسبة للبلدان الأخرى، التي تسعى إلى تعزيز قدرة الموازنة لدى المجالس التشريعية دون المستوى الوطني.

الإدارة في فيتنام

توجد في الدولة الفيتنامية ثلاثة مستويات من الحكومة دون السلطة المركزية في هانوي. والمستوى الإقليمي هو أعلى مستوى من بين هذه المستويات دون الوطنية وتديره هيئة نيابية (مجلس الشعب) وهيئة تنفيذية (اللجنة الشعبية). وعلى المستوى الإقليمي، يتم فحص النواب الذي يخدمون في مجالس الشعب بالأقاليم (PPCs) من قبل جبهة الوطن التابعة للحزب الشيوعي، ثم يتم اختيارهم في انتخابات تنافسية. ونتيجة لذلك، تُعد مجالس الشعب بالأقاليم من بين المؤسسات الأكثر تمثيلاً في فيتنام، ويمكنها بشكل أكبر أو أقل المطالبة بتفويض مباشر من الشعب.

إن مجالس الشعب بالأقاليم تلعب دورًا مهمًا متناميًا في عملية الموازنة في فيتنام. وبدأت فيتنام عملية اللامركزية المالية على مستوياتها الثلاثة دون الوطنية في منتصف تسعينيات القرن العشرين. وفي عام 2002، أناطت قوانين الموازنة الجديدة مهمة الرقابة على الإيرادات والنفقات ذات المستويات الأقل للأقاليم. فيتم حاليًا إجراء المزيد من الأعمال داخل البلاد على المستوى الإقليمي أكثر من أي وقت مضى. ولذلك، تزايد أهمية تزويد نواب الأقاليم بمعرفة ومهارات الموازنة التقنية اللازمة لتقديم الخدمات إلى الموارد العامة.

وضع التدريب

بعد السفر إلى كل إقليم من الأقاليم الخمسة المختلفة لإجراء مقابلات مع نواب الأقاليم، بدأنا في وضع برنامج يهدف إلى تعزيز خبراتهم باعتبارهم جزءًا من العملية التعليمية. وأردنا أن يكون التدريب مفيدًا وممتعًا على حد سواء، لذا اشتمل منهجنا على محاضرات لنقل المعلومات التقنية بالإضافة إلى الأنشطة التفاعلية التي تم وضعها لتدريب المهارات العملية.

اشتمل تدريبنا على مجموعة من الأنشطة العملية، بما في ذلك تمارين على صياغة المذكرات للمشروع وتقارير مراقبة الموازنة؛ ودروس في تحليل الموازنات، وثنائ الموازنة، ودراسات الحالة؛ ومحاكاة الجلسات العامة، وجلسات الاستماع العامة، واجتماعات اللجان؛ وجلسات بشأن تصور البيانات المالية وتقديم العروض التقديمية.

المنهج

استنادًا إلى المقابلات التي أجريناها، قررنا وضع عدد من الدورات الفردية التي تشمل جلستين أو ثلاثة لمدة ست ساعات وتغطي العديد من الوحدات ذات الصلة. سيتم تقديم دورتين سنويًا بشأن طول مدة النائب في منصبه (خمس سنوات). وسيتم تقديم الدورات على الفور أو في تتابع سريع، في شمال فيتنام ووسطها وجنوبها.

لقد استهدفنا في وضع المناهج تلبية احتياجات التدريب لدى أولئك النواب وأعضاء الفريق، الذين يحتاجون إلى تعليم خاص، فضلاً عن أولئك الذين يمرون بمستوى تمهيدي بشكل أكبر.

إذا ما كان لدى أي قراء أسئلة بشأن تدريب الموازنة في فيتنام، فيمكنهم الاتصال بتشارلز هانكلا على العنوان chankla@gsu.edu.

فتح الموازنات وزيادة المشاركة

ما مدى انفتاح الحكومة البرازيلية حقًا؟ بقلم نتالي بيجين وكارميلا زيغوني، معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية

لقد كشفت [دراسة بشأن شفافية الموازنة](#) جديدة أجراها المعهد البرازيلي للدراسات الاجتماعية والاقتصادية (INESC) أن الحكومة البرازيلية قطعت شوطًا طويلاً من حيث الوقت المناسب فيما يتعلق بمعلومات الموازنة التي تنشرها ومدى توافرها وسهولة استخدامها، وذلك على الرغم من التحسينات. ومع ذلك، ترك التقدم في الموازنات المفتوحة أثرًا إيجابيًا على تحقيق حقوق الإنسان في هذا البلد.

تاريخ قصير عن الشفافية في البرازيل

منذ إطلاق "بوابة الشفافية الوطنية" في عام 2004، اتخذت الحكومة البرازيلية خطوات نحو نشر المزيد من البيانات الحكومية. وفي عام 2011، سنت البرازيل "قانون الحصول على المعلومات" مما عزز من هذه الجهود بشكل أكبر. ينص هذا القانون على الإجراءات، التي ينبغي على الكيانات الاتحادية اتباعها لضمان حصول الجمهور على المعلومات، ولوائح إضافية تسري على الكشف عن البيانات المالية.

منهجية الأبحاث

تم تطبيق هذه المنهجية في عامي 2013 و2014، وحصلت على الدعم من "مؤسسة الشبكة العنكبوتية العالمية"، واستهدفت دراسة معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية الإجابة عن السؤالين التاليين:

- هل تكشف الحكومة عن البيانات فعليًا على كلٍّ من المستويين الوطني ودون الوطني بموجب القانون وبما يتوافق مع مبادئ البيانات المفتوحة؟
- إلى أي مدى يمكن أن تسهم بيانات الموازنة المفتوحة في تعزيز حقوق الإنسان للمواطنين البرازيليين؟

للإجابة عن هذين السؤالين، أجرى الباحثون في معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية تقييمًا كمياً لمواقع ويب الموازنة الرسمية على المستويين الوطني ودون الوطني. وقاموا بتقييم مدى التزام مواقع الويب بالمبادئ الثمانية للبيانات الحكومية المفتوحة (مكتملة، وأساسية، وفي الوقت المناسب، وسهلة المنال، ومقروءة للآلات، وغير تمييزية، وغير مملوكة، ودون رخصة)، ومدى التزام الحكومات بالقوانين واللوائح التي تحكم الكشف عن الميزانية.

كما حققت الدراسة في دور وسطاء البيانات المفتوحة. وأجرى الباحثون مقابلات مع منظمات المجتمع المدني، وباحثين، وصحفيين، وقرصنة للمساعدة على تحديد الأثر الذي تركته البيانات المفتوحة على تأمين حقوق الإنسان.

الأدلة والنتائج

كشف المسح الكمي عن أنه لا يزال هناك كثير من العمل ينبغي القيام به للتحسين من مستوى شفافية الميزانية في البرازيل. وتوصل هذا البحث إلى أن الحكومة تنشر معظم الوثائق المطلوبة، غير أنها تفشل أحيانًا في القيام بذلك في الوقت المناسب. وعلى الرغم مما تم إجزائه من تقدم، إلا أن إمكانية الحصول على المعلومات لا تزال تمثل مشكلة، فليس هناك سوى قلة قليلة من مواقع الويب تقدم بيانات مقروءة للآلات (أي يتم تقديم البيانات بتنسيق ملفات Excel أو CSV. التي يمكن التلاعب بها بسهولة دون تدوينها يدويًا من ملفات PDF أولاً) بتنسيقات غير مسجلة الملكية.

أيدت نتائج المقابلات النتائج المترتبة على التحقيق الكمي والدعوة إلى تحسين عملية الكشف عن البيانات في البرازيل. وعلى الرغم من القيود المفروضة، إلا أن المشاركين في المقابلة اعتقدوا أن هناك ثمة تقدم تم إجزائه في مجال حقوق الإنسان كنتيجة للكشف عن البيانات في هذا البلد.

سلطت كلُّ من العناصر الكمية والكيفية في البحث الضوء على ترخيص البيانات باعتباره مجالاً يفتقره الوضوح: لم يشتمل أي موقع من المواقع التي تم مسحها على معلومات واضحة بشأن الترخيص المفتوح. وعلى الرغم أن الوسطاء كانوا على دراية بالمفهوم، إلا أن القليل منهم رأى هذا الأمر كعامل ذي صلة باستخدامهم للبيانات.

النتائج والتوصيات

تتغير المناقشة بشأن البيانات المفتوحة في البرازيل. ويؤثر هذا التغيير في عدد من المجالات المختلفة، بدءًا من دعاة الشفافية حتى نشطاء حقوق الإنسان وأولئك المشاركين في وسائل إعلام جديدة. ويتم كسر النماذج وتتم إعادة تكوين عناصر الإدارة وبنائها. فتظهر توترات ومفاوضات جديدة، لاسيما بين المجتمع المدني والحكومة، اللذين يمثلان جهتين فاعلتين رئيسيتين في هذه العمليات الجديدة.

ووفقًا للسياسة، يحتاج القطاع العام على جميع المستويات إلى تحسين عملية البيانات المفتوحة وتوفير المعلومات التي يمكن لغير المختصين الحصول عليها. ومن الناحية العملية، هناك حاجة إلى القيام بمزيد من الاستثمار لدعم إعادة استخدام الأدوات وتعزيز الشبكات متعددة التخصصات التي يمكنها تحليل بيانات الموازنة المفتوحة. في الأبحاث المستقبلية، يلزم مراقبة نشوء البيانات المفتوحة في البرازيل، وتتبع الوصول من جانب المواطنين، وأثر ذلك على حقوق الإنسان في نهاية المطاف.

لمزيد من المعلومات عن الأبحاث، يُرجى الاتصال بنتالي بيجين على العنوان nathalieb@inesc.org.br.



سلطة عمليات التدقيق الاجتماعي: دروس من جنوب أفريقيا، بقلم جيسكا تيلور وماريو كلازين، شراكة الموازنة الدولية

إن خايليتشا واحدة من أسرع البلديات نموًا في جنوب أفريقيا، وهي مستوطنة غير رسمية في الطرف الجنوبي الشرقي من كيب تاون. قام **ائتلاف العدالة الاجتماعية (SJC)** في جنوب أفريقيا مؤخرًا بثالث عملية تدقيق اجتماعي له في هذه المستوطنة، وجمع فيها بين أفراد من مجتمع خايليتشا، والقيادة المحلية، ومنظمات المجتمع المدني المختلفة. وحقق **التدقيق الاجتماعي** في تقديم خدمة الحراسة والنظافة للمراحيض العامة في خايليتشا.

إن معظم المشكلات الرئيسية التي واجهت خدمة الحراسة والنظافة في خايليتشا منذ تأسيسها من قبل مدينة كيب تاون في عام 2012 لم تتم معالجتها حتى الآن بسبب فشل المدينة في وضع خطة التنفيذ. وتشمل هذه المشكلات:



التقصير في توفير الملابس الواقية اللازمة ومعدات ولوازم التنظيف لعمال النظافة، والتقصير في تطعيم عمال النظافة ضد الأمراض، مما يجعلهم غير قادرين على التنظيف داخل المراحيض، والتقصير في دفع مستحقاتهم، أو على الإطلاق، وعدم توفير التدريب الكافي لعمال النظافة الجدد وتحديات الوصول حيث تم إغلاق المراحيض.

لقد تم تحديد هذه المشكلات من بين مشكلات أخرى والتحقيق فيها أثناء عملية التدقيق الاجتماعي.

تم إجراء عملية التدقيق الاجتماعي في الفترة ما بين 14 و19 يوليو 2014 كجزء من حملة ائتلاف العدالة الاجتماعية (SJC) الموسعة بخصوص الصرف الصحي اللائق في خايليتشا. قام اكسوليلي نوتيوالا، وهي عضو في مجتمع خايليتشا وعضو بارز في ائتلاف العدالة الاجتماعية، بالتدقيق الاجتماعي وسهل من تقديم النتائج الأولية في جلسة علنية حضرها مسؤولون من مدينة كيب تاون. وضح اكسوليلي أن أحد التحديات الرئيسية التي واجهت ائتلاف العدالة الاجتماعية هو دفع الحكومة للاعتراف بوجود هذه المشكلة، وذلك قبل انعقاد الجلسة العلنية. وأشار إلى أن هذا الموقف تغير بفعل الجلسة العلنية، لأن "[الحكومة] أصبحت على دراية بمشكلات الصرف الصحي الآن".

أوضح اكسوليلي أنه "عند القيام بتدقيق اجتماعي تأتي لمعالجة المشكلات والتوصل إلى معرفتها بنفسك" واصفًا التدقيق الاجتماعي بأنه "عملية تعليمية". واستطردت في الشرح موضحةً أنه عندما تتماشى المعرفة مع المعلومات ذات الصلة التي تقدمها الحكومة، فإن هذا يُمكن المواطنين من الانخراط بشكل مفيد مع الحكومة المحلية بشأن مشكلات تقديم الخدمات ويتيح لهم مساءلة الحكومة. وتعبير آخر، وضح اكسوليلي أن ذلك يمثل طريقة "للتأكد من أن الشخص الذي تم التصويت له يتحمل المسؤولية ويستجيب لاحتياجات المجتمع".

لا يقتصر دور عملية التدقيق الاجتماعي على تقديم آلية لجمع وتسجيل حقائق وخبرات بعض أولئك الأشخاص الذين يعيشون في المجتمع ذي الصلة، وإنما كذلك توفير مساحة لإبلاغ قطاع كبير من الجمهور بهذه النتائج أثناء الجلسة العلنية. سيتم إصدار تقرير مفصل عن عملية التدقيق الاجتماعي ونتائجه في 1 أكتوبر، ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تكوين مجتمع أكبر من المواطنين المطلعين، الذين سيتم تمكينهم من المشاركة في المحادثات البناءة بشأن خدمة الحراسة والنظافة في خايليتشا، مما يسهم في الضغط على الحكومة لتحسين هذه الخدمة.

عند الحديث عن مستقبل منهجية التدقيق الاجتماعي في جنوب أفريقيا، وضح اكسوليلي أنه من المهم للغاية تشجيع المجتمعات على تولي المسؤولية عن عملية التدقيق الاجتماعي. وأكد أنه ليس من الضروري أن يقتصر تنفيذ "[عمليات التدقيق الاجتماعي] على ائتلاف العدالة الاجتماعية، وإنما يمكن للمجتمعات القيام بهذا الدور". وفي نهاية المطاف، يجب على هذا الائتلاف "تمكين المجتمعات من مراقبة الخدمات وجمع الأدلة بنفسها، ومن ثمّ مساءلة الحكومة".

التدريب

من شركائنا

تعزيز المساءلة الاجتماعية الاستراتيجية

تُصدر "الشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية" دورة تدريبية جديدة على الإنترنت بشأن المساءلة الاجتماعية. وستعقد هذه الدورة المجانية على الإنترنت في الفترة ما بين 6 أكتوبر و28 نوفمبر، وسيقدمها مركز فوندار للتحليل والأبحاث، وهو شريك لشراكة الموازنة الدولية. يتم الالتحاق بهذه الدورة مجانًا [تسجيل الاشتراك على الإنترنت](#).

أحدث منتديات شراكة الموازنة الدولية على الويب

[إعداد الموازنات لحقوق الإنسان](#)
أدركت شراكة الموازنة الدولية مؤخرًا المقصود من المادة 2 الواردة في "الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" بالنسبة للموازنات الحكومية في سلسلة من منتديات الويب. [اللاحق بالسلسلة على الإنترنت.](#)

ركن المدونة

من الويب

[الفائزون والخاسرون: مدى مساعدة إعداد الموازنات لحقوق الإنسان للفقراء \(الديمقراطية المفتوحة\)](#)
في هذه المقالة الأخيرة بخصوص "الديمقراطية المفتوحة"، وضحت هيلانة هوفباور كيف يمكن لقوانين حقوق الإنسان - بالإضافة إلى تحليل الموازنة - أن تمثل أداة قوية لمساءلة الحكومات عن مدى تأثير سياساتها في الفقراء.

من مدونة الموازنات المفتوحة

[ما المقصود بالإدارة المالية العامة؟](#)
إن الإدارة المالية العامة (PFM) عبارة عن مصطلح يُطرح عمومًا عند التحدث عن الموازنات وإعدادها. ولا يزال تعريفها غامضًا إلى حد ما في بعض الأحيان. تعاونت مجموعة غير متجانسة من الخبراء والأوساط الأكاديمية والمؤسسات متعددة الأطراف وهيئات الأفكار المختصة مع باولو دي رينزيو التابع لشراكة الموازنة الدولية في ورقة نُشرت مؤخرًا تحاول "إزالة الغموض عن المفهوم". حسب تصريح باولو استكشاف الورقة في مدونته الأخيرة.

[إعداد الموازنات لحقوق الإنسان: استخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة](#)
على الرغم من أن الموازنات اليوم لها صورة عالمية لم يسبق له مثيل، إلا أن لغة ربط الموازنات العامة بحياة الأشخاص لها سابقة واضحة في الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR). وفي سلسلة من المدونات، تستكشف هيلانة هوفباور التابعة لشراكة الموازنة الدولية المقصود من الميثاق بالنسبة للموازنات الحكومية. تبحث المشاركة الأولى في مفهوم [استخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة لتحقيق حقوق الإنسان.](#)

النشرات

نشرات شراكة الموازنة الدولية (IBP)

[تتبع تمويل تغير المناخ: التعلم من إعداد الموازنات المستجيبة لاحتياجات الجنسين](#)
تتناول هذه الورقة ما يمكن تعلمه في إعداد الموازنات لمبادرات تغير المناخ من إعداد الموازنات المستجيبة لاحتياجات الجنسين. ويعتمد ذلك على خبرة المؤلف في العمل في مجال إعداد الموازنات المستجيبة لاحتياجات الجنسين وإعداد الموازنات الصديقة للأطفال في أكثر من 30 بلدًا وتقديم المشورة إلى مزيد من البلدان لفترات طويلة بشأن هذه المواضيع.

[تقرير أداة تتبع مسح الموازنة المفتوحة](#)
يشرح هذا التقرير "أداة تتبع مسح الموازنة المفتوحة"، ويناقش كيفية جمع البيانات لهذه الأداة وطريقة استخدامها.

قراءة أكثر في المجال – تغطية مناسبة لمشكلات الموازنة ومشاركة المجتمع المدني في إعداد الموازنة العامة من الصحف الأكاديمية والمتخصصة

قام كلٌّ من باولو دي رينزيو، ومات أندروز، ماركو كانجاينو، ونيل كول، وفيليب كراوس، وريينو سيليجمان بتأليف ورقة عمل بعنوان "[المقصود من الإدارة المالية العامة](#)". تسعى هذه الورقة إلى



Center for International Development
at Harvard University

إزالة الغموض عن مفهوم الإدارة المالية العامة وتتناول المناهج بشكل جديد لإصلاحها.

في الورقة البحثية "تحسين الإدارة من خلال المصادقة البيومترية وتأمين الدفعات: تقييم برنامج البطاقة الذكية AP"، اختبر كارثيك مورالديهاران، وبول نيهوس، وسانديب سوختانكار مدى إمكانية تأثير التقدم في تكنولوجيا الدفعات على تحسين كفاءة برامج الرعاية العامة غير الفعالة والفاصلة. وجد الباحثون أن استخدام البطاقات الذكية أدى إلى عملية دفع أسرع وأقل فسادًا بالنسبة لنظامي رعاية حكومية في الهند.

خاض المؤلفان فيرونیکا كريبتو ونيكولاي كريبتو في بعض الممارسات الحالية للحكومات المحلية المنفتحة في تقريرهما، "كيفية تشكيل حكومة محلية منفتحة" يتناول التقرير تاريخ الحكومات المنفتحة ومدى التزام البلدان الأعضاء في شراكة الحكومات المنفتحة بالتزامات الحكومات المنفتحة الخاصة بها، ويحلل الطرق التي تستطيع من خلالها الحكومات المحلية تبني القيم والمبادئ الأساسية للحكومة المنفتحة من الناحية العملية.